أحمد عز الدين أسعد *

الأراضي المُفرغة:
جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

العنوان: الأراضي المُفرغة: جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

المؤلفون: أحمد أمارة، ألكساندر كيدار، أورن يفتحئيل

ترجمة: ياسين السيد

إصدار: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله

السنة: ٢٠٢٠

عدد الصفحات: ٥٨٣ صفحة

إشارات

تتجلى على غلاف الكتاب عبارة "لن نرحل عن أرضنا"؛ وهي لافتة رفعت في النقب ضد مخطط برافر عندما قاومه الفلسطينيون بقوة عام ٢٠١٣، وهذه العبارة أو شطرها الأول "لن نرحل"، كتبت على جدار منزل في حي الشيخ جراح عام ٢٠٢١، الذي انتفض سكانه الفلسطينيون لمقاومة عملية اقتلاعهم منه. ربما ترمز العبارة للصمود الفلسطيني وتكثف معناه،

* باحث في الدراسات العربية والإسرائيلية.

ومعنى مقاومة الترحيل والتهجير. وهذا ما يؤكد أن المنظومة المتحكمة في فلسطين بحدودها "الانتدابية" هي منظومة واحدة، تمارس الفصل العنصري والاضطهاد،[1] وقد جمعت المنظومة ما بين سمات الاستعمار الاستيطاني والاستغلالي؛ أي عملت على المحو والنهب بالتوازي والتوالي، وطورت أدواتها كاستعمار هجين.[2]

يقع الكتاب في خمسة أبواب رئيسة، تتوزع عليها تسعة فصول، مع مقدمة خاصة للطبعة العربية بقلم أحمد أمارة، وخاتمة، ومجموعة من الملاحق. يناقش الكتاب وفق المقدمة التي خطها أمارة، "الصراع القانوني التخطيطي والإقليمي الممتد والمطول بين دولة إسرائيل الاستيطانية وبين المواطنين الفلسطينيين البدو أصحاب الأرض وأهلها في النقب" (ص ٧). وينقض الكتاب "عقيدة النقب الميت"؛ أي الآلية الإسرائيلية المنهجية التي تعمل على نزع ملكية أراضي بدو النقب من أصحابها الأصلانيين، بهدف اقتلاعهم أو تنفيذ تطهير مكاني كما بين ساري حنفي في دراسته للاستعمار الإسرائيلي.[3]

أصلانية المنهج والمعرفة

يعتمد الكتاب منهجًا عابرًا للمنهجيات أو متعدد المجالات، يدمج التاريخ والقانون والجغرافيا والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، ويفرد حيزًا واسعًا للجغرافيا القانونية، وذلك عبر أدوات متعددة ومتنوعة، منها على سبيل المثال: مصادر عثمانية، بريطانية، إسرائيلية، مصادر رسمية، أوراق عائلية، خرائط، صور جوية، سندات ووصول ضرائبية، حجج بيع أراض، قرارات محاكم، آراء الخبرة المتعددة في القانون والجغرافيا والتاريخ، المقابلات، التاريخ الشفوي والروايات الشفهية المتواترة، الملاحظة المباشرة والمعاينة الميدانية، وكتب ومجلات متنوعة ما بين الأكاديميا وكتب الرحالة والمستشرقين، وغيرها من الأدوات المتعددة المرنة والمتكاملة في تحقيق المصادر وتدقيقها ومقارنتها، ويشار إلى أن تلك المصادر بلغات متعددة، منها العربية والإنجليزية والعبرية.

كذلك؛ ساهم في الكتاب ثلاثة باحثين أصحاب خبرة علمية وعملية في الشأن المدروس، وهم من خلفيات ومنابت أكاديمية وهوياتية متنوعة، أحمد أمارة حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ والدراسات العبرية واليهودية من جامعة نيويورك ومحاضر في القانون في جامعة نيويورك، فرع "تل أبيب"، ومحامٍ وخبير في القانون العثماني، وألسكاندر كيدار؛ محاضر في كلية الحقوق بجامعة حيفا، وتركز أبحاثه الرئيسة على الجغرافيا القانونية والتاريخ القانوني والقانون والمجتمع وأنظمة الأراضي في المجتمعات الاستيطانية وفي إسرائيل. كذلك يشغل أورن يفتحئيل منصب أستاذ الجغرافيا السياسية وتخطيط المدن في جامعة بن غوريون في بئر السبع، وهو مؤلف كتاب الإثنوقراطية،[4] الذي بين فيه نظام السيطرة والهيمنة الإسرائيلي الإثني الاستعماري. لقد أسهم التنوع التوليفي للباحثين في غنى الكتاب؛ وانعكس ذلك بيسر ودون تكلف في متن الكتاب، وفي تنوع مصادره ومقارباته المنهجية والنظرية، وطاقاته المعرفية.

يمكن القول إن التنوع والغنى لدى الباحثين وخلفياتهم العلمية والعملية، ومنتوجهم البحثي السابق والمتخصص، وتعدد المصادر الأولية والثانوية، وتعدد لغاتها، والمرونة في المنهجية التي جمعت بين تخصصات وحقول علمية متعددة، إلى جانب المرونة في توظيف المصادر، قد أسهمت في إنجاز عمل موسوعي عابر للحدود الأكاديمية والسياسية يؤرخ للنقب وأهله، ويقدم صورة عن التاريخ الاجتماعي للنقب، وجغرافيته القانونية، والكتاب "رواية لتاريخ جنوب فلسطين وحاضرها" كما وصفه أمارة (ص ١٣)، ويوفر الكتاب تحليلًا عن منظومة القوننة والهيمنة الاستعمارية، ومنظومة الصمود والتكيف المقاوم والمرافعات القانونية والوطنية للبدو، بموازاة عمليات الأسرلة والتهجير ونزع الملكية، أو ما يعرف في الكتاب بـ "عقيدة النقب الميت".

النقب أرض مباحة: عقيدة النقب الميت

تتبع إسرائيل نهج "الأرض المباحة" في التعامل مع الحيز الأصلاني لبدو النقب، وتمثل الأرض المباحة "الأراضي التي لا يملكها أحد وتعد خلوًا من السيادة أو الملكية أو حقوق الحيازة طويلة الأمد. ويشير هذا المفهوم في مدلوله إلى الممارسات التي وظفتها القوى الأوروبية والمستوطنون الأوربيون في تجريد السكان الأصلانيين من أملاكهم ونزعها منهم، واستغلال مواردهم الطبيعية والاستيطان في أرضهم... أن مبدأ الأرض المباحة لا ينحصر في كونه مفهومًا قانونيًا. فهو يمثل إطارًا ذهنيًا يرسم صورة نمطية للمجتمعات الاستيطانية والأنظمة الاستعمارية التي كانت ضالعة في التوسع الاستعماري..." (ص ٣٢-٣٣). تتجسد الأرض

المباحة في النقب، في عدم الاعتراف الإسرائيلي بعشرات القرى الفلسطينية، كون إسرائيل تتنكر لنظام الأراضي الأصلاني الذي كان نافذًا في النقب قبل إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨، مع العلم أن أنظمة الحكم العثماني والبريطاني كانت معترفة بنظام البدو العرفي وبمنظومة إنتاجهم وعلاقاتهم مع الأرض، وقد أثبت المؤلفون ذلك الاعتراف من خلال مصادر متعددة.

يعتبر جوهر الصراع بين البدو كأصلانيين فلسطينيين والمستعمِر الإسرائيلي، كصراع بين مستعمِر ومستعمَر، واضطهاد وفصل عنصري وتطهير عرقي ومكاني يعاني منه بدو النقب، عبر أدوات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وتجلياته الاستغلالية أيضًا. ويمكن الملاحظة أن جزءًا من الصراع هو على الأرض وملكيتها، وهذا يتلاقى مع الرؤية الصهيونية الاستعمارية بأن فلسطين "أرض بلا شعب"، وذات الرؤية ترى النقب أرضًا مُفرغة. يتقاطع هذا الانشغال بالأرض مع جوهر الاستعمار الاستيطاني "المحو/ الإزالة" عن الأرض. ومنها تبرز فكرة الأرض المفرغة أو الأرض المباحة، كأرض بلا شعب وبلا سكان، وأن كان هناك بعض السكان فهم لم يهتموا بالأرض ولم يفلحوها وفق المنطق الإسرائيلي سواء الاستعماري أو القضائي، ومن خلال التبني المبتور والمجزوء والمشوه للقوانين العثمانية والبريطانية، والتعديلات عليها بالقوانين والتشريعات الإسرائيلية، ترى منظومة الاستعمار الإسرائيلي أن البدو لم يسجلوا أرضهم حتى العام المحدد ١٩٢١؛ وبذلك فقدوا الحق في ملكية الأرض، ويقع على عاتقهم إثبات الملكية، وليس على عاتق دولة الاستعمار الاستيطاني، وتصنف إسرائيل البدو كمعتدين على أراضي الدولة وحقوقها، إذا ما استخدموا أراضيهم أو فلحوها.

أشار رائف زريق إلى أن جزءًا من المنظرين القانونين في إسرائيل، يعتبرون قيام الدولة يشكل نقطة قطيعة مع أسس النظام القانوني السابق،[٥] ومع ذلك هناك حالة انتقائية وفوضى في التفسيرات القانونية واجترار القوانين لدى المنظومة القضائية الإسرائيلية، فيتم تفسير القوانين وتوظيفها بما يخدم المصلحة الإسرائيلية. ولقد بين أسامة حلبي وموسى أبو رمضان أن النظام القانوني الإسرائيلي مختلط، روماني- جرماني (نظام يمنح القانون المكتوب أهمية خاصة)، وأنغلو- سكسوني (يعرف بالقانون العام، ويكون للقاضي في هذا النظام مكانة تفوق مكانته في النظام الجرماني، فهو ليس مطبقًا للقانون فقط، وإنما يضع بنفسه القانون من خلال القرارات التي يصدرها).[٦] ومنحت هذه الخاصية في المنظومة القانونية الإسرائيلية القاضي قدرة على المناورة وحرية الاجتراح القانوني والتفسيري بما يخدم المصلحة الإسرائيلية، ويذكر الكتاب عددًا من القضايا في الجليل والنقب المؤسسة على هذا المنطق، منها قضية بدران ١٩٦٢، قضية الهواشلة ١٩٨٤، قضية العقبي ١٩٧٢ وغيرها من القضايا التي منح القاضي نفسه فيها حرية الانحياز للمنطق الاستعماري.

تنطلق عقيدة النقب الميت وفق مؤلفي الكتاب من ثمانية محاور أساسية، هي: "ثمة استمرارية قانونية مع قوانين الأراضي الصادرة في العهد العثماني وحقبة الانتداب البريطاني؛ لم يكن البدو يملكون نظامًا فعالًا لإدارة قطاع الأراضي؛ لم يسبق للأنظمة السابقة أن اعترفت بالاستقلال القانوني للبدو أو بقانونهم العرفي؛ تسبب إحجام البدو عن تسجيل أراضيهم بحلول التاريخ الذي نص عليه قانون الأراضي الموات البريطاني في اعتبارهم معتدين دائمين عليها؛ لم يكن البدو يزرعون أراضي النقب بانتظام حتى العام ١٩٢١ على الأقل؛ كان البدو رحلًا ولم تكن لهم تجمعات سكانية دائمة حتى العام ١٩٢١ على الأقل؛ لا يشكل البدو جماعة أصلانية؛ يقع العبء القانوني لإثبات حقوق البدو في مواجهة هذه الاشتراطات على كاهلهم وحدهم" (ص ٥١٧). لقد ساهمت هذه السردية الاستعمارية في تجريد البدو من حقوقهم وملكياتهم، وإلى تحويلهم إلى معتدين على أراضي الدولة، وما زالت مجموعة كبيرة من قراهم تتعرض للبطش كونها قرى "غير معترف بها" وفق القانون الإسرائيلي "الرغائبي" المصلحي.

سردية الأصلانية:
هل يستطيع البدوي أن يتكلّم؟

بين المؤلفون أن الأساس القانوني القائمة عليه عقيدة النقب الميت أساس استعماري- قانوني، وفككوا علاقة عقيدة النقب الميت وارتباطها مع قانون الأراضي المحلولة الذي سنه الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠ بمنع الأفراد من وضع أيديهم على الأراضي الأميرية غير المزروعة. كون القانون ذاته يتيح لمن عمل على إحياء أرض وفاته تسجيلها بتقديم طلب تسجيلها بعد إحيائها بأعوام، حتى لو لم يخطر السلطات

يدحض المؤلفون السردية الإسرائيلية الاستعمارية التي تدعي بأن النقب كان أرضًا مواتًا تملكها الدولة، وقد بنى المؤلفون وفق مؤشرات وأدلة وبراهين متعددة السردية الأصلانية لبدو النقب الفلسطينيين، القائمة على أن النقب كان يسكنها البدو، منذ قرون، ومارسوا عمليات الرعي والفلاحة في النقب، وأسسوا نمطًا معيشيًا متمايزًا لهم.

في غضون الفترة التي يحددها قانون الأراضي الموات بشهرين. كذلك بين المؤلفين أن السلطات البريطانية اعترفت بالوضع القانوني الفريد للنقب وسكانها البدو، وهيأت من خلال التشريعات والسياسات القدرة لنظام الأراضي الذي ورثته العشائر البدوية عن أسلافها على الاستمرار في تأدية عمله ووظيفته. وفند المؤلفون قضية الذريعة الإسرائيلية باستمرارية القانون الانتدابي، من خلال الاستناد إلى عمليات شراء اليهود أراضي من البدو قبل العام ١٩٤٨، وعمليات الشراء هذه تناقض الادعاء الإسرائيلي بالاستمرارية القانونية.

يدحض المؤلفون السردية الإسرائيلية الاستعمارية التي تدعي بأن النقب كان أرضًا مواتًا تملكها الدولة، وقد بنى المؤلفون وفق مؤشرات وأدلة وبراهين متعددة السردية الأصلانية لبدو النقب الفلسطينيين، القائمة على أن النقب كان يسكنها البدو، منذ قرون، ومارسوا عمليات الرعي والفلاحة في النقب، وأسسوا نمطًا معيشيًا متمايزًا لهم، ومن تلك البراهين على سبيل المثال لا الحصر: كشف تعداد السكان الشامل الذي أجراه العثمانيون في فلسطين عام ١٥٩٦ خفايا تاريخ الزراعة في النقب، وبينت دراسة وولف- دايتر وكمال عبد الفتاح المفصلة للتعداد أن هناك زراعة للقمح والشعير والذرة الصفراء في النقب، إلى جانب وجود أكثر من ١٠٠ مزرعة يزرعها البدو (ص ٢٤٤- ٢٤٥). كما بينت روايات الرحالة والمستشرقين أن الزراعة كانت قائمة بالفعل وعلى وجه منظم وواسع النطاق في مساحات معتبرة في شمال النقب وشماله الغربي قبل عهد الحكم البريطاني (ص ٢٥١). كذلك كشفت مجموعة من المستكشفين الصهاينة لمنطقة النقب، وجود "قدر معتبر من الاستقرار والزراعة في النقب"وذلك في أواخر القرن التاسع عشر، وبين مسح أجرته شركة تطوير أراضي فلسطين أن أبناء قبيلة التياها كانوا يزرعون الشعير والقمح والذرة والبطيخ في جنوب فلسطين (ص ٢٥٢- ٢٥٥).

إلى جانب ذلك؛ كشف التنقيب الجنيولوجي للباحثين في المصادر والدراسات الأكاديمية، وجود زراعة على نطاق ممتد في وادي بئر السبع وشمال النقب، وهذا السند الأكاديمي يضفي أهمية على الحجة التي يدافع عنها المؤلفون وأهالي النقب بشأن انتشار الزراعة والسكن وحقوق الملكية في أوساط البدو. وكشفت دراسة عالم الجغرافيا دافيد غروسمان أن البدو الفلسطينيين في عهد الحكم العثماني كانت حياتهم تقوم على "اقتصاد مزوج"يجمع ما بين تربية المواشي والزراعة. وبينت الخرائط التي تعود إلى حقبة الانتداب البريطاني وجود مساحات شاسعة كأراض مزروعة في وادي بئر السبع، وأراض مزروعة في بقاع محددة (ص ٢٥٧-٢٦٠). وهذه البينات تنفي عقيدة النقب الميت وفكرة الأرض المفرغة والأرض الموات التي تروج لها إسرائيل في ما يتعلق بالنقب، وقد أثبتت مؤشرات متعددة أن أراضي النقب وأجزاء منها كانت مزروعة في الحقبة العثمانية والبريطانية.

كما بين المؤلفون أن العديد من بدو النقب، بمن فيهم أبناء عشرية العقبي، كانوا في حدود منتصف القرن التاسع عشر على الأقل مستقرين ويعتمدون أسلوب حياة شبه الرحل، وكان قسم منهم يسكن تجمعات دائمة، ولديهم نظام ملكية متقدم لتنظيم أراضيهم، إلى جانب زراعتهم مساحات شاسعة من تلك الأراضي (ص ٣٠٣). وفي سياق إثبات سردية الأصلانية على البدو كونهم "يعرفون أنفسهم بوصفهم مجتمعًا أصلانيًا مستقلًا عن غيره،

يحتفظون بهوية وأعراف متميزة ويملكون تاريخًا حافلًا بالحكم الذاتي على مستوى مجتمعهم؛ يبدون ارتباطًا راسخًا وطويل الأمد بأرضهم... ولهم تاريخ وحاضر يشهدان على خضوعهم للاستعباد والحرمان والتهميش... (ص ٣٤٨)". إن اعتبار البدو جماعة أصلانية يجعلها تحظى بالحماية التي يكفلها القانون الدولي لها، ويسري القانون الدولي على القانون الإسرائيلي.

لقد أشار أمارة ويارا هواري في مقال نشر عام ٢٠١٩ إلى أهمية توظيف الأصلانية في النضال التحرري الفلسطيني، وبينا "أن نموذج الاستعمار الاستيطاني يتناول بنية دولة إسرائيل المرتكزة على العنف المستمر ويصف الحالة المستمرة لاستبدال السكان الأصليين، إلا أن النهج الأصلاني يتحدث عن الحياة قبل هذه البنية، وعن المقاومة خلالها وعن الرؤى المستقبلية لتفكيك منظومة الاستعمار. بعبارة أخرى، يساعد النهج الأصلاني الفلسطينيين بالتعبير عن مواقفهم ومطالبهم... [كما] يمكن للأصلانية تعميم تجربة النضال الوطني الفلسطيني كنضال ضد الاستعمار".[٧]

في سياق آخر، حذرت سهاد بشارة من خطورة استخدام مفهوم الجماعات الأصلانية وخصوصًا في قضية البدو، كونها قد تؤدي إلى شرذمة قانونية، وتتحول القضية من قضية شعب مستعمَر إلى قضية أقليات، وهذا يؤدي إلى تفكك ذاتي للهوية الفلسطينية.[٨] لكن ربما نجح مؤلفون الكتاب في مزج المنظور الأصلاني في قضية البدو كقضية فلسطينية، بحيث يكون الخطاب الأصلاني في إطار الرواية الفلسطينية والهوية الجماعية الفلسطينية.

إلى جانب ذلك، ساهم أبناء النقب في عملية التخطيط البديل، فلم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام عمليات التخطيط الإسرائيلي ضد النقب؛ كونها عمليات "تخطيط هيمنة" وفق وصف يوسف جبارين، وهي جزء من أدوات الاستعمار للسيطرة والمحو والاقتلاع كما شرحها راسم خمايسي في عدد من الكتابات الأكاديمية. لكن عمليات التخطيط البديل ومرافعات نوري العقبي وقضيته أمام المحكمة العليا، انتهت في المحكمة العليا، بانحياز المحكمة لقانون الاستعمار والهيمنة والقوة والنهب الاستعماري، ورفضت سردية أصلانية البدو وملكيتهم أراضيهم التي توارثوها على مدار قرون من الزمن، وصانوها وتقاسموها وزرعوها وفق منظومة القانون العرفي البدوي.

ملاحظات ختامية

الملاحظة الأولى، لقد نجح المؤلفون في تشريح منظومة الهيمنة الإسرائيلية القانونية والعسكرية في النقب، ووسعوا أفق دراسة فلسطين وتاريخها الاجتماعي، ونظام الملكيات والأراضي في فلسطين، عبر ربطها ومقارنتها مع منظور عالمي لمصادرة الأراضي من قبل المجتمعات الاستعمارية الأوروبية. وقارب الكتاب أدوات المحو الإسرائيلية كاستعمار استيطاني لا تقتصر على القوة الصلبة العسكرية، وإنما توظف فيها القوة الناعمة والقانون، ويمكن اعتبار المحكمة العليا في إسرائيل إحدى أداوت المحو والاقتلاع، على عكس صورتها الليبرالية التي يتبناها البعض، أو كما تروج المنظومة الإسرائيلية لها.

الملاحظة الثانية، أشار الكتاب إلى قانون التسوية البريطاني عند حديث المؤلفين بأن التسوية لم تبلغ منطقة النقب، وربما سها الكتاب عن الإشارة إلى أن قانون تسوية حقوق الأراضي لسنة ١٩٢٨ الذي سنه الانتداب البريطاني، كان قانونًا يسهل عملية تسجيل الأراضي لليهود أبناء الحركة الصهيونية، فقد أشار صابر موسى إلى أن ظاهر القانون يسعى إلى تنظيم الحقوق والملكيات، لكن القانون منح المندوب السامي الحق في اختيار المناطق التي يعمل فيها التسوية وتسجيل الأراضي، وأن تمعن الأراضي التي جرت فيها التسوية يبين أنها الأراضي الساحلية التي كان فيها تركز استيطاني يهودي، ومن تلك المناطق التي جرت فيها التسوية (يافا، الرملة، غزة، حيفا، طولكرم، جنين، صفد، القدس، أريحا، طبريا، الناصرة، عكا) وبلغ عدد القرى التي شملتها التسوية حتى العام ١٩٣٨ من تلك المناطق ٢٣٠ قرية.[٩] أي أن الاستعمار الإسرائيلي لم يرث منظومة قانونية بريطانية فقط؛ وإنما ورث أيضًا سياسات وأدوات الاستعمار البريطاني وخططه وتسهيلاته وبنياته التي ساهمت في دفع قدرات الحركة الصهيونية على استعمار فلسطين.

الملاحظة الثالثة، ساهم الكتاب عبر إطاره النظري المتعدد والمحكم، وتنوع مصادره وغناها، في تفككيك الرواية الصهيونية حول الجغرافيا التاريخية للنقب وسكانها، مقابل ذلك ساهم الكتاب في إرساء وتعميق الفهم العلمي والعملي بالسردية الأصلانية لبدو النقب، وقدم نموذجًا للدراسات الأكاديمية الجادة التي تجمع بين حقول واختصاصات ومناهج متعددة نظريًا ومنهجيًا، ويعتبر الكتاب وثيقة مهمة في دراسة جنوب فلسطين الذي غيب عن البحث الأكاديمي لسنوات طويلة.

الهوامش

١ ينظر، **تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد**. د. م: هيومن رايتس ووتش. ٢٠٢١.

٢ هناك العديد من الأدبيات التي تشرح الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين، عمل على تلك الدارسات مجموعة من الباحثين منهم على سبيل المثال لا الحصر: إيليا زريق، رائف زريق، نديم روحانا، أريج صباغ- خوري، هنيدة غانم، منير فخر الدين، مجيد شحادة، عبد الرحيم الشيخ، أحمد سعدي، وليد حباس وآخرون.

٣ ساري حنفي. "التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي."**المستقبل العربي**. عدد ٣٦٠، (شباط ٢٠٠٩).

٤ أرون يفتحئيل، الإثنوقراطية: **سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين**. ترجمة سلافة حجاوي. (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢).

٥ رائف زريق، "إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية"، ضمن منير فخر الدين (محرر). **دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ٢٠٢٠)، ص ٥٥.

٦ أسامة حلبي، موسى أبو رمضان. "النظام القانوني"، ضمن منير فخر الدين (محرر). **دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ٢٠٢٠)، ص ١٨٧.

٧ أحمد أمارة، يارا هواري. "توظيف الأصلانية في النضال التحرّري الفلسطيني". **شبكة السياسات الفلسطينية**. ٨ آب٢٠١٩. https:// bit.ly/2UF8YZL (مشاهدة أخيرة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٥).

٨ سهاد بشارة، "كيف يمكن لمفهوم "المجموعات الأصليّة"أن يشرذم الفلسطينيين؟". **السفير العربي**. https://bit. ly/3qB2c37 .15/5/2017 (مشاهدة أخيرة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٥).

٩ صابر موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين ١٩١٧-١٩٣٧". **شؤون فلسطينية**. عدد ١٠١. (نيسان ١٩٨٠): ٥٦- ٥٧.